سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية)

إعداد

بدرية بنت راشد الهادي

طالبة دكتوراة – جامعة السلطان قابوس

د. خلف بن مرهون العبري أستاذ مساعد – جامعة السلطان قابوس

د.أمل بنت راشد الكيومي أستاذ مساعد – جامعة السلطان قابوس

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان، وتحديد السياسات التي حظيت باهتمام صناع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وتلك التي تحتاج التركيز عليها، والكشف عن التحديات التي تواجه تلك السياسات، وتقديم عددٍ من المقترحات لتطويرها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الأسلوب النوعي من خلال الأخذ بالمدخل النقدي لتحليل السياسات، والاستعانة بتحليل عدد من الوثائق التعليمية (فلسفة التعليم، واستراتيجية التعليم ٢٠٤٠، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٦– ٢٠٢٠). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان قد حظيت باهتمام صناع السياسة وبخاصة سياسات التعليم المدرسي الحكومي (قيد الطلبة، وإلزامية التعليم) إلا أن هنالك عددا من السياسات التعليمية تحتاج إلى اهتمام أكبر، وهي سياسات التعليم ما قبل المدرسي؛ إذ لا يزال يتسم بمحدوديته، وسياسات التربية الخاصة التي لا زالت في حاجة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات التي تشملها. وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي منها تحديات تتعلق بإدارة التعليم وتمويله، وضمان الجودة، وتحديات العولمة والتقنية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الحلول لتطوير

سياسات التعليم قبل الجامعي منها: أهمية أن تتواكب سياسات التعليم في عمان مع سياسات التنمية الشاملة للبلاد، وضرورة إيجاد سياسات ملزمة لتحقيق التعليم قبل المدرسي، وتبني الإجراءات العملية والواقعية لضمان تنفيذها، وتؤكد الدراسة على أهمية التوسع في سياسات التربية الخاصة، وإشراك فئات المجتمع في صنع سياسات التعليم قبل الجامعي.

الكلمات المفتاحية: سياسات التعليم، التعليم قبل الجامعي.

Pre-university education policies in the Sultanate of Oman between reality and expectations (Analytical study)

Badria bint Rashid Al Hadi
PhD Student - Sultan Qaboos University
Dr.. Khalaf Bin Marhoon Al Abri
Assistant Professor - Sultan Qaboos University
Dr. Amal Bint Rashid Al Kiyumi
Assistant Professor - Sultan Qaboos University

Abstract: This study aims to analyze the reality of pre-university education policies in the Sultanate of Oman, identify policies that have attracted the attention of Oman's educational policy makers and those that need to be focused on, detect the challenges facing these policies, and make a number of proposals for education policies' development. The study used the descriptive method, and itadopted a qualitative approach through the introduction of a critical analysis of education policies and some related educational documents (Philosophy of Education, Education Strategy 2040, and the Strategic Plan of the Ministry of Education 2016-2020). The study finds that pre-university education policies in the Sultanate of Oman have received the attention of policymakers, especially government school education policies (Enrollment of students, compulsory education). However, a number of educational policies need greater attention: these are preschool policies, which are still limited, and privte education policies that still need to meet the growing needs of the groups it covers. The study noted that there are a number of challenges facing educational policies for pre-university education. These included challenges related to education management and financing, quality assurance, and the challenges of globalization and technology. The study proposes, therefore, a number of solutions for the development of pre-university education policies: the importance of keeping pace with the overall development policies of the country, and the need for binding policies to extend pre-school education and Adopting procedures to ensure its implementation.The study also emphasizes the

importance of expanding special education policies and involving the community in making pre-university education policies.

Keywords: education policies, pre-university education.

سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية)

إعداد

بدرية بنت راشد الهادي

طالبة دكتوراة – جامعة السلطان قابوس

د. خلف بن مرهون العبري أستاذ مساعد – جامعة السلطان قابوس

د.أمل بنت راشد الكيومي أستاذ مساعد – جامعة السلطان قابوس

مقدمة

تعد السياسات التعليمية الركيزة الأساسية للنظام التعليمي، والقاعدة التي تقوم عليها رؤيته واستراتيجياته وأهدافه، والنظام التعليمي الذي لا يقوم على سياسة تعليمية واضحة ومقننة وممنهجة نظام عشوائي لا ملامح واضحة له؛ ولأن التعليم أداة التنمية، والسبيل لتحقيق التقدم والرفاهية المنشودة للمجتمعات، ومع المتغيرات العالمية وتأثيرات التقنية والعولمة، والتوجهات نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات التعليمية؛ لمواجهة التحديات المستجدة؛ وتلبية الاحتياجات المجتمعية التي نتجت عنها (حنا، ٢٠١٤) وذلك لأنها تلعب دوراً مهماً في توجيه التعليم نحو الأهداف والمسارات المرغوبة، والحكم على مدى نجاحه (الحربي، ٢٠٠٦)، وتشكل أداةً أساسيةً للتنمية عبر الارتقاء بالإنسان والمجتمع في جميع جوانب الحياة (أحرشاو، ٢٠٠٦).

والسياسة التعليمية جزء من السياسة العامة، وهي محور أساسي من محاور التطوير التربوي لإعداد المواطنين والمجتمع بمواصفات معينة (بني مصطفى، ٢٠٠٥، ص ١٨٩)، وتتمثل في مجموعة من القرارات السياسية التي تنطوي على ممارسة السلطة من أجل الحفاظ على مستوى التعليم أو تغيير طبيعة المؤسسات أو الممارسات التعليمية (McLaughlin, 2000).وترتبط بقضايا ذات بعد تعليمي، وبالفلسفات السياسية والأيديولوجيات العامة (Bell, 2015). وعليه فهي بمثابة"جزء أو نظام فرعي من نظام

السياسة المجتمعية للدولة" (المهدي وآخرون، ٢٠١٤، ص ١٥٤). وتتشكل على هيئة قوانين وأنظمة ولوائح تتضمن مبادئ أو أفكار أو اتجاهات، تمثل الأطر العامة التي تضعها الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، والغاية منها توجيه النظام التربوي والعملية التعليمية، وترسيخ مبادئ العدالة والمشاركة والديمقراطية والمنهج العلمي"(عبيدات، ٢٠٠٧).

وتنطلق السياسة التعليمية من الفلسفة التربوية التي يأخذ بها بلد ما، وتحدد المبادئ الأساسية للتربية والخطوط العريضة والغايات والأهداف التي ترسمها الفلسفة الاجتماعية من أجل تقدم الوطن وتنميته (اليافعي، ٢٠٠٢)، وتميل إلى الحد من الفجوة بين المجتمعات المختلفة من خلال توفير التعليم للفئات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً(Rai Purl, 2017)، بالإضافة إلى أنها تتسم بالترابط بين مدخلاتها التي تعبر عن المطالب والاحتياجات التعليمية والتربوية، وبين مخرجاتها المتمثلة في القوانيين والقرارات واللوائح التي تتعلق بالسياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها مستقبلاً لتحقيق مصالح الدولة والمجتمع (غانم، ٢٠١٨). وهي عملية أكثر شمولية؛ لكونها تتضمن الموجهات التى تشمل الأهداف والمبادئ (رفاعي، ٢٠١٥).

وتكمن أهميتها في كونها تحدد إطار التعليم، وفلسفته، وأهدافه، ومراحله، وأنواعه (بغدادي، ٢٠١٥)، وتعمل على توجيه حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبنّاها المجتمعات، بالإضافة إلى أنها توائم بين إمكانات المجتمع التي يمكن أن يوظّفها لصالح العملية التربوية والتعليمية، وبين الأهداف والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها التربية والتعليم (الألمعي، ٢٠٠٨)، ويحدد سوارتس (Swarts, 2006, p2) تلك الأهمية في الآتي:

– توفير رؤية واقعية للنظام السياسي وانعكاسه وتأثيره على النظام التعليمي.

– ترتيب الأولويات ذات الصلة بالتعليم والأهداف والمستويات والاحتياجات التابعة له.

– إيجاد قاعدة رسمية تمكن المعنين بالتربية والتعليم وصناع القرار من متابعتها، وتحديد التقدم الحادث فيها.

– توفير إطار متكامل بالكيفية التي يتم من خلالها توظيف التكنولوجيا في الإطار التعليمي.

وتسعى السياسات التعليمية لتحقيق أهداف عدة ما بين سياسية، وفلسفية، وعامة تعكس مطالب الوطن والعالم، وأهداف اجتماعية، واقتصادية تتعلق بالتنمية، والتي بالإمكان تحقيقها في أي مرحلة من مراحلها، بالإضافة إلى أهداف تربوية واسعة، وهي التي تحدد الموجهات التربوية التي يحتاجها النظام التعليمي (أبو كليلة، ٢٠٠١). كما أنها تؤكد على مسايرة الأهداف التربوية لأهداف الدولة، وإيجاد الانسجام بين الأهداف التربوية وأهداف القطاعات الأخرى، واعتماد الفلسفة التربوية والفلسفة الاجتماعية. (لهلوب، ٢٠١٢). وتشير إلى الأهداف والأولويات الرئيسية التي تتبعها الحكومة في مسائل التعليم (UNESCO Bangkok, 2013). وتسهم في تحقيق نتائج رفيعة المستوى في التعليم إذا ما أحسن تطبيقها، ومن ذلك: الاستثمار في التعليم والمعلمين، ووضع معايير عالية لكل الطلاب، واستخدام البيانات لتتبع تقدم الطلبة، بالإضافة إلى أنها تغطي مجموعة واسعة من القضايا كتلك التي تستهدف المساواة، والجودة الشاملة لنتائج التعلم وبيئات المدارس، وقدرة النظام على إعداد الطلاب للمستقبل، والتمويل، وآليات الحكم والتقييم (OECD, 2018). وهي مطالبة بمواكبة التحديات التي تواجه المجتمعات، وتقليل الفجوة بين الأطر النظرية للسياسة التعليمية وتطبيقاتها في المستويات التنفيذية، والتوازن بين المحلية والقومية والعالمية، والانتقال من التعليم إلى التعلم (أحمد، ٢٠١٥)؛ ولذلك حرصت الدول المتقدمة على مراجعة سياساتها التعليمية؛ لتواجه التطورات المتسارعة في العالم من خلال تبني نظم تعليمية تعمل على بناء جيل قادر على مواجهة التحديات العصرية لخدمة مجتمعه والرقي به (اليافعية، ٢٠١٥).

وفي سلطنة عمان كان الاهتمام بالتعليم العنصر الأبرز في مسيرة النهضة العمانية، وتم اعتباره مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع العُماني. وقد ظهر ذلك الاهتمام بالتعليم جلياً في النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (٩٦/١٠١) حيث يعد ركناً أساسياً لتقدم المجتمع، فقد حددت المادة (١٣) عدداً من المبادئ الثقافية المتعلقة بالتعليم، واعتبر قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني(٢٠١٤/٢٢) التعليم حقاً من حقوق الطفل؛ حيث احتوى الفصل الخامس منه على عددٍ من الحقوق التعليمية شملتها المواد (٣٦) و(٣٧) و(٣٨) ومن ذلك ما نصت عليه المادة (٣٦): "للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي" (وزارة الشؤون القانونية،

٢٠١٤). وقد تمكنت السلطنة من تحقيق مستويات عالمية وفق المعايير الدولية في المجالات التربوية المتنوعة، وهو ما أشارت إليه العديد من التقارير الدولية التي تصدرها المنظمات التربوية العالمية (وزارة التربية والتعليم واتحاد المنظمات التربوية النيوزيلندية، ٢٠١٧). وتوجه السياسات التعليمية في السلطنة من قبل جلالة السلطان، ومجلس الوزراء والمجالس المتخصصة (Al,Abri, 2015)، ويشرف عليها مجلس التعليم، وتقوم وزارة التربية والتعليم بتنفيذ تلك السياسات بما يحقق الأهداف المنشودة من التعليم.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الإنجازات التي حققها النظام التعليمي في السلطنة فإنه لا زال يواجه العديد من التحديات (مجلس التعليم، ٢٠١٨؛ وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧) ويأتي في مقدمتها إعداد السياسات التعيلمية وتطويرها. ولذلك جاءت التوجيهات من خلال خطاب جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الراحل في الانعقاد السنوي لمجلس عمان في عام ٢٠١٢ م، ليؤكد على أهمية مراجعة سياسات التعليم، وتقييم المنظومة التعليمية: "... لذلك فإنه من أولويات المرحلة التي نمر بها والمرحلة القادمة التي نستشرفها مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه، وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري؛ وصولاً إلى بناء جيلٍ مسلحٍ بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد..." (وزارة الإعلام، ٢٠١٥، ص ٥٤١).

وتشير نتائج وتوصيات الدراسات والتقارير المحلية والدولية للتعليم في السلطنة إلى أن هناك حاجة لمراجعة السياسات التعليمية في السلطنة؛ فقد أوضحت نتائج الدراسة التي أجرتها وزارة التربية والتعليم في عام (٢٠١٧) أن الممارسات الحالية في إعداد السياسات التعليمية يُعتبر بمثابة تكرار للسياسات الحالية أو متداخلة معها، ولا توجد إجراءات معتمدة أو موثقة للكيفية التي يتم بها تقديم المبادرات المتعلقة بها أو تقييمها، وأنها تظل في مرحلة اتخاذ القرار لفترات زمنية طويلة. وقد أكدت الدراسة على أهمية وجود سياسة تعليمية موحدة ومترابطة تسمح بتخصيص الموارد، وتحديد الأولويات الإدارية في النظام التعليمي، وأوصت بتطوير عملية إعداد السياسات التعليمية لوزارة التربية والتعليم.

وبينت الدراسة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (٢٠١١) أن هناك بعض المجالات التي يجب التركيز عليها وتعتبر مضامين للسياسات التعليمية، وتشمل تعليم

مرحلة الطفولة المبكرة، والحاجة إلى التوسع في توفير التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والاستمرار في خفض معدلات الأمية، بالإضافة إلى أنه يجب على واضعي السياسات التعليمية أنْ يضعوا الخطط لإطالة العام الدراسي الفعلي، وأن يكون تطوير جودة تعلُّم الطلبة محوراً للسياسات التعليمية. وبالإشارة إلى مؤشرات الدراسات والتقارير المحلية والدولية في السلطنة؛ فقد اتضح أن تحصيل الطلبة حسب المؤشرات الوطنية والدولية أدنى مما هو مرغوب فيه (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧)، وأن نتائج الطلبة في العلوم والرياضيات تقل عن المستويات الدولية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٥؛ مجلس التعليم، ٢٠١٨).

وأكدت دراسة السيابي (٢٠١٧) الحاجة إلى مراجعة متفحصة ودقيقة للأهداف والسياسات التعليمية المعتمدة ووضعها موضع التقييم، وإعادة صياغتها؛ حتى تحقق المستويات المطلوبة لدفع عجلة التّنمية بتسارع أكبر. وأوصت دراسة العوفي (٢٠١٧) بضرورة مسايرة السياسات التعليمية لسياسات الدولة. وانطلاقاً من ذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان؟

٢- ما التحديات التي تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان؟

٣- ما الحلول المقترحة لتطوير السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان؟

أهمية الدراسة

من المؤمل أن تساعد هذه الدراسة صانعي السياسة التعليمية في السلطنة في بيان واقع سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان، والاستفادة من المقترحات التطويرية للسياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي الذي يعد من المراحل التعليمية المهمة في السلطنة، وبأن تكون إضافة للمكتبة المحلية والعربية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على تحليل واقع سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان (سياسات التعليم المدرسي الحكومي: (التعليم الأساسي، وما بعد الأساسي)، وسياسات

التعليم قبل المدرسي، وسياسات التربية الخاصة) الواردة في وثائق (فلسفة التعليم، واستراتيجية التعليم ٢٠٤٠، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (٢٠٢٠-٢٠١٦) وفقاً لأبعاد الدراسة (قيد الطلبة والتحاقهم بالمراحل الدراسية، وإلزامية التعليم، والجودة في التعليم)، ومقارنة السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي تبعاً لبعض المؤشرات، والكشف عن التحديات التي تواجهها، واقتراح الحلول الممكنة لتطويرها.

مصطلحات الدراسة

عرف بكر(٢٠٠٣) السياسة التعليمية بأنها: الاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها. وعرفتها اليافعية (٢٠١٦) بأنها: الإطار العام للنظام التعليمي في أي دولة، ويوضح هذا الإطار العلاقة بين ما تحتاجه تلك الدولة، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، وتصاغ بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة الفئات الفاعلة في المجتمع.

وتعرف السياسات التعليمية إجرائياً بأنها: الموجهات والمبادئ والاستراتيجيات والأهداف والقرارات ذات العلاقة بالتعليم التي تضعها الجهات العليا والجهات المعنية بالتعليم في سلطنة عمان.

الدراسات السابقة:

أكدت العديد من الدراسات على أهمية السياسات التعليمية في رسم نوعية التعليم المرغوب، ودورها الكبير في توجيهه وتطويره؛ لكونها الإطار العام الذي تحدد هويته، وخطوطه العريضة، وحثت على أهمية المشاركة في بناء هذه السياسات بحيث لا تنفرد بها فئة دون أخرى، وإبراز دور المجتمع والفئات الأخرى الفاعلة فيه، والبحث عن حلول للتحديات التي تقف أمام تحقيقها لأهدافها، ولم تهمل تلك الدراسات أن تستفيد من تجارب الدول المتقدمة في النظام التعليمي، وبيان المقارنات الهادفة للتوصل لبعض المقترحات التي تعزز من خلالها سياساتها، والوصول إلى تطوير السياسات بشكل خاص، والنظام التعليمي بشكل عام، ومن تلك الدراسات:

دراسة اليافعية (٢٠١٦) وهدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة في سلطنة عمان من

خلال تحديد واقع آليات المشاركة المجتمعية بالسلطنة، والتعرف على خبرات الدول في آليات تلك المشاركة، وذلك باستخدام الاستبانة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ضعفًا في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، ومحدودية الفرص المتاحة لمشاركة المواطن في إبداء الرأي والمناقشة في صنع السياسة التعليمية.

دراسة العبري (Al,Abri, 2015) وهدفت إلى دراسة السياسات التعليمية للتعليم العالي في سلطنة عمان من منظور نقدي، وأوضحت أن النظام السياسي العماني يتبع منهجاً هرمياً في صنع السياسات لقطاع التعليم العالي. وتتألف هذه البنية الهرمية من ثلاثة مستويات: المستوى الأعلى من الحكومة والهيئات المتخصصة والميدان، وبينت أن هناك سيطرة قوية مركزة من المستوى الأعلى المتمثل في الحكومة، وأضعف في المستويات الأقل؛ حيث أظهرت الدراسة أن الحكومة تتحكم بقوة في صنع سياسة التعليم العالي، وأن العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال السياسات والهيئات ضمن هذا الهيكل الهرمي موثقة وموصوفة من حيث أربعة سيناريوهات مختلفة: تطوير السياسة من قبل مجلس التعليم، والسياسات المنبثقة عن السلطان، السياسات المنبثقة عن مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط ،والسياسات التي يقترحها مجلس عمان.

دراسة بغدادي (٢٠١٥) وهدفت إلى تقويم السياسات التعليمية في مصر؛ بغية تقديم نوع من الإنذار المبكر عن جوانب الضعف والخلل في النظام التعليمي، والتعرف على العناصر المشتركة في السياسات والمنهجيات التي صيغت بها، وأسباب نجاحها وفشلها، وكيفية تحديد الأوليات، وتم اتباع المنهج الوصفي كونه أنسب المناهج لدراسة كيفية تقويم سياسة التعليم قبل الجامعي في مصر، وتم إجراء الدراسة تتابعاً عبر أربعة محاور أساسية، شملت التحديات التي تواجه سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، وأسس ومجالات تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، ومعايير ومحكات تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، ومؤشرات تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية في مصر لم تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، كذلك لم تتكامل مع السياسات التنموية الأخرى وسياسة التنمية الشاملة في الدولة، وتشير مؤشرات تقويم السياسة التعليمية إلى انخفاض مؤشرات مخرجات التعليم، وجمود المناهج الدراسية، وأن هناك توزيعًا غير عادل للإنفاق الجاري بين المحافظات.

دراسة رفاعي (٢٠١٥) وهدفت إلى إلقاء الضوء على الأسس النظرية للسياسة التعليمية، والتعرف على واقع العلاقة بين السياسة التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا، وبيان أوجه التشابه والاختلاف في واقع تلك العلاقة، والخروج بمجموعة من الإجراءات المقترحة لتفعيل تلك العلاقة، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن المتبع في الدراسات التربوية المقارنة، تبعت ذلك بعرض مؤشرات فاعلية العلاقة بين السياسة التعليمية والتحول إلى اللامركزية. وخلصت إلى عرض الإجراءات المقترحة لتفعيل العلاقة بين السياسة التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر في ضوء خبرة فنلندا.

دراسة الفارسي (٢٠١١) التي سعت إلى التعرف على واقع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، وتحديد الجهات المسؤولة عن صنعها، والاستفادة من خبرات جمهورية مصر العربية وماليزيا وإنجلترا، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، واستعانت بالمقابلة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود سياسة تعليمية مكتوبة في سلطنة عمان، وندرة المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لكيفية تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان في ثلاثة مستويات (مستوى السلطنة، والمستوى الإقليمي للمحافظات، والمستوى المحلي).

دراسة ويفر (Weaver, 2011) وهدفت إلى البحث في التغييرات التي طرأت في السياسات التعليمية الرسمية في تنزانيا من الاستقلال حتى الوقت الحاضر، وبحثت مفهوم سياسة التعليم من أجل الاعتماد على الذات مع أحدث سياسات التعليم والتدريب لعام ١٩٩٥، وذلك من خلال أخذ رؤية تاريخية لدور التعليم الموجه نحو العمل في المؤسسات الابتدائية والثانوية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة سياسة التعليم من أجل الاعتماد على الذات لعام ١٩٦٧ مع أحدث سياسات التعليم والتدريب لعام ١٩٩٥ من خلال أخذ رؤية تاريخية لدور التعليم الموجه نحو العمل في المؤسسات الابتدائية والثانوية باستخدام الإطار الذي طورته (Wim Hoppers, 1996)، ووجدت الدراسة أن التعليم الموجه نحو العمل هو استراتيجية مهمة لتحسين ملاءمة النظام التعليمي.

دراسة الألمعي (٢٠٠٨) التي هدفت إلى التعرف على مفهوم السياسة التعليمية، وأهميتها، وأهدافها، ومراحل صياغتها، والإطار العام لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وبنائها، والجهات المشرفة على صنعها وتنفيذها، وخصائصها، مع التعرف على أبرز

الاتجاهات والنماذج العالمية في السياسات التعليمية، واقتراح المرتكزات والآليات والوسائل لتفعيل سياسة التعليم وفق رؤية تسهم في تطوير التعليم العام. واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة التعليم في المملكة تنفرد عن السياسات التعليمية العالمية بعدد من المميزات مع اشتمالها على أغلب الاتجاهات العالمية المعاصرة. وأوصت الدراسة بأهمية أن تكون سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الموجه الرئيس للرؤية المستقبلية لتطوير التعليم، وأنه لا بد من المبادرة إلى وضع خطة استراتيجية وطنية لتفعيل جميع مواد السياسة التعليمية، وتطبيقها في الميدان التربوي، ووضع معايير لقياس الجودة الشاملة أثناء العمليات التعليمية والتربوية في التعليم العام.

دراسة المنقاش (٢٠٠٦) وهدفت إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسية التعليم المعدة من اللجنة العليا لسياسة التعليم، والغرض من هذا التحليل هو معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع وإجراء التعديلات اللازمة عليها، وتوصلت الدراسة إلى أن وثيقة سياسات المملكة وضعت منذ أكثر من ثلاثين عاماً ويزيد، ولم يجر عليها أية تعديلات، بالإضافة إلى وجود مشكلات في صياغة بعض عباراتها.

دراسة سالم (٢٠٠٤) وارتكزت على تحليل "السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في مصر للفترة من ١٩٨٠إلى٢٠٠٠"، وقد عرضت الدراسة السياسات التعليمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من حيث خطوات وكيفية صنعها، ومدى تطبيقها في واقع المجتمع، وكذلك تحديد مدى العلاقة بين المستوى النظرى للسياسة والمستوى التطبيقى لها في الواقع الفعلي، وقد بينت نتائج الدراسة أن مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع التغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى، مع الافتقار في الغالب إلى ممارسة التعليم الذاتى، وأن قصور الوعى التربوى لدى القادة والإداريين بفلسفة وصيغة التعليم الأساسي، وعدم إدراكهم للتغير الاجتماعي بالمجتمع أدى لظهور أزمة في الهوية لدى القادة والمعلمين عقب محاولات الإصلاح التربوى.

دراسة اليافعي (٢٠٠٢) وهدفت إلى مدى تطور السياسات التربوية في التعليم العام في سلطنة عمان خلال الفترة من ١٩٧٠ – ٢٠٠١ من خلال رصد السياسات التربوية حيثما

وردت نصوصها في الوثائق الرسمية والقوانيين والمراسيم والتوجهات الرسمية والقرارات والتعليمات والخطط الخمسية والنشرات والتعاميم، واستخلاص السياسات الضمنية من الإجراءات التي اتخذت والوقائع التي نفذت، واستخدم الباحث المنهج التاريخي للإجابة عن السؤال الأول للدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن السؤال الرابع، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التربوية في السلطنة اهتمت بالتوسع الكمي للتعليم دون النوع خلال الفترة المذكورة في الدراسة، وتأثرت بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، ومرت بست مراحل اكتسبت خلالها تطوراً ملحوظاً في التخطيط والتنظيم لأبعاد العملية التعليمية التعلمية.

وفي ضوء ما سبق وتعقيباً على الدراسات السابقة: يتضح أن موضوع السياسات التعليمية من المواضيع التي اهتم بها الباحثون لا سيما مع زيادة الدعوات بأهمية إصلاح التعليم وتطويره لمواكبة التغيرات المستجدة في العالم، وتلبية لطموحات وتطلعات الحكومات والمجتمعات والأفراد. وأجمعت الدراسات التي تناولت السياسات التعليمية على أهميتها في بناء النظام التعليمي وتطوره، وضرورة أن تتواكب تلك السياسات مع الموجهات الوطنية وخطط التنمية الشاملة، بالإضافة إلى أهمية المشاركة المجتمعية ومشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية في صنعها. واتفقت الدراسات العمانية التي تناولت موضوع السياسات التعليمية في السلطنة (اليافعية، ٢٠١٦؛ الفارسي، ٢٠١١؛ Al'Abri2015) على أن تلك السياسات توجه من قبل الحكومة، وتعمل الجهات المختصة بالتعليم على تنفيذها، وأن هناك مشاركة ضعيفة من قبل المجتمع والمؤسسات الأخرى في صنعها.

وكشفت دراسة (اليافعية، ٢٠١٦؛ والفارسي، ٢٠١١) أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة ومعنونة باسم السياسات التعليمية، وهذا يختلف عما عرفته الدراسات للسياسات التعليمية، فالسياسات قد تكون قراراً، وقد تكون أهدافاً وليس شرطاً مكتوبة، فقد عرفت اليونسكو (UNESCO Bangkok, 2013) السياسات التعليمية بأنها: (قرار أو مجموعة واحدة صريحة أو ضمنية من القرارات التي قد تحدد مبادئ معينة لتوجيه القرارات المستقبلية، أو الشروع في اتخاذ إجراءات أو تأخيرها، أو توجيه تنفيذ القرارات السابقة)، وقد أوضح العبري (Al,Abri, 2015) في دراسته أن للسياسات التعليمية

استخدامات عدة فقد تكون قرارات أو أهدافا أو خطة أو برنامجا...إلخ، وبالتالي ليس شرطاً أن تكون السياسات التعليمية وثيقة معنونة باسم السياسات التعليمية.

وتنوعت الدراسات في المنهجية التي استخدمتها كأداة للدراسة فبعضها استخدم الاستبانة كدراسة (اليافعية، ٢٠١٦) واستخدم بعضها مدخل تحليل الوثائق في السياسات التعليمية كدراسة (المنقاش، ٢٠٠٦) بينما استخدم بعضها المقابلات كدراسة الفارسي (٢٠١١) والعبري (Al,Abri, 2015)، واستخدمت بعضها الآخر المنهج المقارن مثل دراسة رفاعي (٢٠١٥)؛ لبيان التشابه والاختلاف بين تجارب الوطن الأم ودول أخرى في السياسات التعليمية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع السياسات التعليمية، وتختلف في تركيزها على سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان من خلال الأخذ بمدخل تحليل السياسات (تحليل محتوى الوثائق)، وهذه إضافة ترجو منها الدراسة الحالية إضافة عمق جديد ومهم في تحليل وتطوير السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الخلفية النظرية للمجالات التي اشتملت عليها، وفي تحديد منهجيتها وأدواتها، وربط مناقشة نتائجها في ضوء ما توصلت إليه تلك الدراسات.

الإطار النظري للدراسة

أولا: السياسات التعليمية (المفهوم والأهمية)

السياسات التعليمية جزء من السياسة العامة، وهي بدورها جزء من السياسة المجتمعية، وتعريفها يترتب عليه قبلاً تعريف السياسة العامة، وتُعرف السياسة العامة اصطلاحاً بأنها "المبادئ والقواعد التي وضعت بمعرفة المديرين في المستوى الأعلى لتوجيه وضبط الأعمال التي تتم في المستويات الإدارية الأقل" (لهلوب، ٢٠١٢، ص ١٢). ويعرفها صقر (٢٠٠٦) بأنها: ظاهرة اجتماعية تميز المجتمعات عن الجماعات السابقة عليها، وهي تدور حول العلاقة اليومية بين المواطن والسلطة. ويشير محمد (٢٠١٠) أن أي سياسة تتضمن مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الرئيسة للنظام، ويقصد بالأهداف عامة تلك التفصيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي

تود السياسة تحقيقها في البيئة والنظام التعليمي؛ وذلك بالتأثير في بعض عناصر المنظمة الاجتماعية والتعليمية، وتخصيص بعض الموارد لتحقيق ذلك. وتتفق الدراسات السابقة الطاهر وقطيط (٢٠١٨)، واليافعية (٢٠١٦)، والمهدي وآخرون (٢٠١٤) في أن السياسات التعليمية جزء من السياسة العامة، وهي جزء بدورها من السياسة المجتمعية، وتتضمن الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي، والأهداف التي يسعى لتحقيقها، والآليات التي يتبناها وصولاً لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وذلك عن طريق الوثائق والقرارات والتشريعات المتعلقة بالإصلاح والتجديد.

وقد أوضحت الغفير (٢٠١٥) أن السياسات التعليمية تتمثل في مجموعة القواعد والمبادئ العامة، التي تضعها الدَّولة لتنظيم التَّعليم فيها وتوجيهه لخدمة أهدافها العامّة ومصلحتها الوطنيَّة، وتتحدد على أساس واقع المجتمع وتطلعاته وأحواله وقدراته، وتؤدي حاجات المجتمع ومتطلباته. وأكد (اليافعي، ٢٠٠٢) أن السياسات التعليمية تعتبر المبادئ الأساسية للتربية والخطوط العريضة والغايات والأهداف التي ترسمها الفلسفة الاجتماعية من أجل تقدم الوطن وتنميته. ويشير رفاعي (٢٠١٥، ص ٤٣٧) إلى أن "السياسة التعليمية في أي نظام تعليمي عملية هامة وضرورية، لأنها تكون بمثابة موجهات لهذا النظام من حيث أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها والخطط والأنشطة والبرامج التي يقدمها من خلال مراحله التعليمية المختلفة. ويبرر الألمعي (٢٠٠٨) في دراسته أهمية السياسة التعليمية في كونها تعمل على توجيه حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبنّاها المجتمعات، بالإضافة إلى أنها توائم بين إمكانات المجتمع التي يمكن أن يوظّفها لصالح العملية التربوية والتعليمية، وبين الأهداف والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها التربية والتعليم، وذلك عن طريق التخطيط للمراحل التعليمية، وقطاعاتها، وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم، وتحقيق الأهداف، وفي تحديد الأطر، والأسس، والمبادئ، والقيم العامة التي تسير على ضوئها العملية التعليمية.

خصائص السياسة التعليمية

تتميز السياسات التعليمية بخصائص عدة، وقد أورد عدد من الكتاب والباحثين تلك الخصائص؛ حيث أشار كل من غانم (٢٠١٨)، ولهلوب (٢٠١٢)، وعتيقي (٢٠٠٦)،

إلى أنها توجيهية وليست تفصيلية؛ فلا تركز على التفصيلات الإجرائية بقدر تركيزها على الأسس الثابتة الواضحة التي تمكن الأجهزة الإدارية والفنية من تنفيذ الأغراض المنشودة، وتوجيه النظام التعليمي في اتجاهه الصحيح، بالإضافة إلى أنها شاملة وهادفة وشرعية، وأنها تتميز بخاصية النظم، وقابلة للتسجيل في شكل صورة مسجلة ومكتوبة لتضمن فعاليتها والالتزام بها، وتتجنب الانحراف عن الاتجاه العام، هذا غير كونها ذات طبيعة مستمرة ومتطورة وديناميكية ومرنة ومتوازنة ومتعددة الأبعاد.

مقومات ومبادئ السياسات التعليمية

تقوم السياسة التعليمية على مقومات عدة أولها المرجعية المجتمعية؛ بمعنى أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية، يؤثر في المجتمع ويتأثر به، وأن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية، وتحدد المبادئ التي تقوم عليها(عبدالوهاب، ٢٠١٦). وثانيها المقومات الدولية؛ فالسياسة التعليمية ناتجة عن تأثيرات مجتمعية وبفكر مجتمعي إلا أنها تتأثر بالمتغيرات المعاصرة على اختلافها. وتعتبر الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسات التعليمية أحد المقومات التي لها دور مهم في توجيه اختيار السياسات المناسبة في أي قطاع من قطاعات التعليم، أو تبني سياسة معينة لحل مشكلة من المشكلات.

وبالنظر إلى المبادئ التي ترتكز عليها السياسة التعليمية والمتمثلة في: إلزامية التعليم، ومجانيته وتكافؤ الفرص، ومسايرة التطورات الاجتماعية (اليافعي، ٢٠٠٢)، وتوجيه النظام التربوي ليكون أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع وإقامة التوازن بينهما، وإرساء دعائم العدالة والديمقراطية والشفافية في النظام التعليمي، والتأكيد على مهنية التعليم وعمق رسالته فقد اكتسبت السياسة التعليمية اهتماما خاصاً، وأكدت عليها القرارات والتوصيات المحلية والإقليمية والدولية.

مراحل السياسة التعليمية

تمر السياسة التعليمية بمراحل عدة لصنعها؛ حتى تنتج في شكلها المطلوب، وبخطوات تتسق مع خطوات المنهج العلمي في البحث والتفكير لاسيما وأنها في النهاية عملية تؤدي إلى صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أو كل عناصر النظام التعليمي،

بالإضافة إلى كونها منهجية علمية غير خاضعة للذاتية، فهي تقود المنهج التعليمي وتحدد ما يجب فعله على المستوى الاستراتيجي ليتم تحويله إلى الإدارات التنفيذية وفق خطط وبرامج تحقق الأهداف التربوية المنشودة للمجتمع (عبد الوهاب، ٢٠١٦). وقد فصلت سالم (٢٠٠٠) تلك المراحل في تحديد موضوع السياسة، وجمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية من أجل الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق اللازمة لحل المشكلة، وطرح بدائل السياسة من قبل أعضاء الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، وأعضاء النقابات وأصحاب المصالح ووسائل الإعلام، وصياغة السياسة وتكون أكثر تحديداً عن المراحل السابقة لها، ويتم فيها مناقشة وصياغة إقرار السياسة، يلي ذلك تنفيذ السياسة، وهي من أهم مراحل صنع السياسة، وآخرها المتابعة والتقويم لتلك السياسة.

تحليل السياسات التعليمية

تشير قنديل (١٩٩١، ص ٤٣) إلى أن الغاية من تحليل السياسات التوجه نحو سياسات أفضل أو أكثر. ويحدد تحليل السياسات المشاكل والحلول لمتخذي القرار، مع الأخذ في الاعتبار السياقات السياسية والاقتصادية وغيرها من التحديات والفرص المتاحة (Baimyrzaeva, 2013). ويستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتطوير وإصلاح المشكلات، وتقديمها إلى الأطراف المشاركة في عملية صنع السياسات بطريقة تساعدهم على التوصل إلى قرار (WALKER, 2000).

ويمكن تناول تحليل السياسة التعليمية على مستويات ثلاث (الطاهر، وقطيط، ٢٠١٨):

– صنع السياسة: وذلك بتحليل قضايا ومستويات عدة مثل تحليل المضمون للخطاب السياسي، وعلاقة التعليم بسوق العمل، ودور القوى المجتمعية في صنع السياسة التعليمية وغيره.

– تنفيذ السياسة: ويتعلق بتحليل تنفيذ السياسة أو البرنامج نحو الهدف المنشود، ومدى اتساق أو انحراف الممارسات المختلفة والجهود عن السياسة التعليمية.

– تقويم السياسة: ويختص بتحليل ما بعد تنفيذ السياسة، ويعد أصعب مستويات تحليل السياسة التعليمية؛ لأنه يتطلب مقومات من الصعب توافرها في النظم التعليمية بالدول النامية.

وقد ترتب على تزايد الاهتمام بتحليل السياسات التعليمية تبلور منهجية منظمة لتحليل السياسات التعليمية تبحث وتدرس وتحلل تلك السياسات؛ لتساعد متخذ القرار التعليمي في اختيار البدائل المثلى لتحقيق كفاءة استخدام الموارد في التعليم، ومقابلة الطلب الاقتصادي على القوى العاملة المؤهلة، وتلبية احتياجات الأفراد من التعليم إلى جانب التمكين من زيادة العدالة الاجتماعية في وصول التعليم للجميع (زاهر، ٢٠٠١).

السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان

أصبح التعليم في سلطنة عمان يساير أفضل الأنظمة التعليمية العالمية، وما زالت السلطنة تحرص على تنمية هذا النظام وتطويره ليصبح واحداً من الأنظمة التي يحتذى بها على مستوى دول العالم، وليساهم من خلال تطويره في حركة التنمية (العثمان، ٢٠١٣) داخل السلطنة. ولقد أنشأت السلطنة بنية أساسية سليمة لقطاع التعليم، وهذا يتعلق بجميع مستويات الدراسة بدءاً من المدرسة إلى التعليم العالي، وتعد القدرة الكافية لاستيعاب الطلبة من مختلف الفئات العمرية، وضمان حصول الجميع علي التعليم من أهم الإنجازات العظيمة لقطاع التعليم، هذا التطور الإيجابي جاء نتاجاً للجهود المتواصلة والسعي الحثيث للحكومة الرشيدة (عبدالخضر، ٢٠١٤).

وقد اهتمت السلطنة ومع بدء النهضة فيها بالتعليم، واعتبرته أهم وسائلها لبناء وتطوير المجتمع العماني، وظهر ذلك الاهتمام في وثائق الدولة وقوانينها وتوجهاتها السياسية نحو التعليم؛ حيث اعتبر النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (٩٦/١٠١) التعليم ركناً أساسياً لتقدم المجتمع، وحددت المادة (١٣) من الباب الثاني (المبادئ الموجهة لسياسة الدولة) في الجزء الخاص بالمبادئ الثقافية:

– التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه.

– يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام وتطويره وتنمية التفكير العلمي، وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، يعتز بأمته ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته.

– توفر الدولة التعليم العام، وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون.

– ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها.

واعتبر قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠١٤/٢٢) التعليم حقاً من حقوق الطفل واحتوى الفصل الخامس منه على عدد من الحقوق التعليمية تمثلت في: المادة (٣٦): للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي. ويكون تعليم الطفل إلزامياً حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ويقع على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها. والمادة (٣٧) دون الإخلال بأحكام هذا القانون، يكون تنظيم مرحلة التعليم ما قبل الأساسي وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة للتعليم. والمادة (٣٨): يهدف تعليم الطفل في مختلف المراحل إلى تحقيق الآتي:

– تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، مع مراعاة اتفاق برامج التعليم مع كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمته الشخصية، وتهيئته للمشاركة وتحمل المسؤولية.

– تنمية احترام الحقوق والحريات العامة لدى الطفل.

– تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية.

– تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر، وعلى احترام الآخر.

– ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي سبب آخر من أسباب التمييز.

– تنمية احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها.

– إعداد الطفل لحياة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات.

وينقسم النظام التعليمي في سلطنة عُمان – كحال الكثير من الدول– إلى ثلاثة مستويات: ما قبل المدرسة، والمدرسة، والتعليم العالي. وتقوم وزارة التربية والتعليم بالإشراف على التعليم ما قبل المدرسي، أما التعليم المدرسي فيتكون من اثني عشر عاما من الدراسة النظامية حيث تقوم وزارة التربية والتعليم بإدارة المدارس الحكومية، ويحظى النظام

التعليمي في سلطنة عُمان بتطوير مستمر. فقد شهدت العقود الخمسة الماضية عدة مراحل من التطوير، وإعادة التنظيم شملت التعليم المدرسي والتعليم العالي على حد سواء (الغساني، ٢٠١٠).

وتمر السياسات التعليمية في السلطنة بمراحل عدة، وعلى جهات متعددة؛ حيث تنبثق السياسات التعليمية كموجهات وقوانين ومراسيم من قبل القيادة العليا في السلطنة، ويشير العبري (Al'Abri, 2015) إلى أن الحكومة في سلطنة عمان مسؤولة عن وضع السياسات العليا للتعليم وتمويله، وتنظيم وتخطيط وتقييم ومراقبة جميع مؤسسات التعليم الحكومية، وهذا ما أكدته دراسة المهدي وآخرين (٢٠١٤) من أن سياسة التعليم تبنى على أساس التوجيهات العليا لجلالة السلطان، وقرارات المجالس كمجلس الوزراء والدولة والشورى.

ومع إصدار المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) بشأن إنشاء مجلس التعليم وإصدار نظامه أنيطت بمجلس التعليم عدد من الاختصاصات في مجال السياسة التعليمية تتمثل في:

– رسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة، وذلك بالتنسيق مع المجالس المتخصصة، والعمل على متابعة تنفيذها.

– وضع استراتيجية للتعليم في إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة، والعمل على متابعة تنفيذها.

– مراجعة سياسات وخطط وبرامج التعليم وتطويرها بما يواكب مختلف المتغيرات، ويتفق والسياسة العامة للدولة.

– وضع الآليات المناسبة لتحقيق الربط والتكامل بين مخرجات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله.

وتتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية إعداد بعض السياسات التعليمية، وتنفيذ ما يوصي به مجلس التعليم والجهات العليا من سياسات تعليمية، وإدارة النظام التعليمي على المستوى الوطني.

منهج الدراسة وإجراءاتها

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لتحليل واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لكونه يهتم بوصف ما هو كائن وتفسيره، وذلك بجمع البيانات والمعلومات والمعطيات المتعلقة به مع تحليل الوضع الراهن لها (حمداوي، ٢٠١٤). واستعانت الدراسة بالمدخل النقدي لتحليل السياسات، والذي يمكن من خلاله نقد السياسات المرسومة، والبحث في تأثيرها، وما يُحيط بها من مؤثرات في المجتمع والسياق الذي تتواجد فيه، ويهتم بدراسة تاريخ المشكلة مع الفهم المتعمق لجذورها، ويسمح بتناول المشكلة بأبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويساعد في إيصال وجهة نظر الباحث لصانعي السياسات حول موضوع المشكلة (الطاهر، وقطيط، ٢٠١٨).

مجتمع الدراسة وعينتها

شمل مجتمع الدراسة النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (٩٦/١٠١) والمراسيم السلطانية والقوانين ذات الصلة بالتعليم وجميع الوثائق الصادرة عن مجلس التعليم منذ إنشاء مجلس التعليم في عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٩ ووثائق وزارة التربية والتعليم، واستقرت العينة على وثائق (فلسفة التعليم، واستراتيجية التعليم ٢٠٤٠، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٦-٢٠٢٠).

خطوات الدراسة ومحاورها

تسير الدراسة وفق الخطوات والمحاور التالية:

المحور الأول: واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

المحور الثالث: الحلول المقترحة لتطوير السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

المحور الأول: واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

أولا: ملامح من سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

تحسب الانطلاقة الحقيقية للحركة التعليمية في سلطنة عمان مع بدء النهضة عام ١٩٧٠؛ حيث لم يكن هناك سوى ثلاث مدارس لا تعد شيئاً على أرض عمان الممتدة لأكثر من (٣٠٩.٥٠١ كم^2) ولا يغطي إلا فئة قليلة من سكانها، فجاءت النهضة المباركة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الراحل –طيب الله ثراه – لترسم طريقاً جديداً من البناء لم تعهده عمان قبلاً، كان شهر يوليو ١٩٧٠ نقطة انتقالية مهمة في تاريخ السلطنة بشكل عام، وفي القطاع التعليمي على وجه التحديد؛ وذلك لأن أول وزارة للتعليم تأسست في ذلك العام، وشهد بداية النهضة العمانية وبداية التطوير التعليمي (Al–Ani, 2015).

وفي العام ١٩٧٢ جاء التوجيه العام برؤية (التعليم ولوتحت ظل شجرة) فُسخرت الجهود، ووضعت الخطط، وتشاركت فئات المجتمع في تحقيق تلك الرؤية. ولم يكن الطريق سهلاً لكن السياسات التعليمية الموضوعة آنذاك جاءت لتترجم وتواكب توجهات الحكومة ومنطلقاتها، وتعبر عن خط سير التعليم الذي تريده الدولة في ذلك الوقت بما يعكس الرؤية التي وضعتها قيادة السلطنة آنذاك والمتمثلة في انتشار التعليم في كل أرجاء عمان.

ولقد تميزت السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي باختلاف المقاصد والأهداف التي تضعها الحكومة باعتبارها المسؤول عن إقرارها، ورغم الاهتمام الكبير للحكومة بهذه السياسات وحرصها على أن تشمل تلك السياسات موجهاتها وأهدافها الفعلية من النظام التعليمي، فإن تلك السياسات لم تدون في سياسة موحدة معلنة باسم سياسات التعليم (المهدي وآخرون، ٢٠١٤)، ومع ذلك كان هناك ما يعتبر مصدراً لها كفلسفة التعليم، والتي ظهرت أول نسخة لها في عام ١٩٧٨م تحت عنوان (فلسفة وأهداف التعليم في سلطنة عمان)، وحُدثت في عام (٢٠١٧) باسم (فلسفة التعليم في سلطنة عمان). بالإضافة إلى الاستراتيجيات والخطط الخمسية للتعليم؛ حيث سار التعليم وفق

استراتيجيات مؤرخة، وخطط تنفيذية معتمدة كباقي القطاعات الخدمية الأخرى، فقد تطور التعليم في السلطنة خلال العقود الخمسة المنصرمة بموجب استراتيجيتين تنمويتين طويلتي المدى: الأولى امتدت خلال الأعوام من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٥، والثانية من عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٢٠، وهو يستشرف استراتيجية تنموية طويلة ثالثة تبدأ من عام ٢٠٢٠ وستنتهي في عام ٢٠٤٠. ويذكر البلوشي (٢٠١٧، ص ٥) أنه "كان للاستراتيجيتين الأولى والثانية آلية تطبيق تمثلت في بناء وتنفيذ خطط خمسية تعمل بشرائحها السنوية على إنجاز أهداف وغايات تلك الاستراتيجيتين مرحلياً، من خلال الوحدات الحكومية وشبه الحكومية، وكان لكل من هذه الاستراتيجيتين سياساتها التعليمية التي قادت برامج ومشاريع التعليم، وتنمية الموارد البشرية وحققت إنجازاتها من خلالهما، كما كان لها آليات متابعة ومراقبة لتحقيق ذلك المنجز ومؤشرات أدائه ورصد تحدياته".

وقد ركزت الحكومة في الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٥) على التوسع الكمي لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة، وتحقق هذا الإنجاز في فترة قياسية أكدته العديد من التقارير المحلية والدولية منها: التقرير الصادر عن البنك الدولي(٢٠٠١) الذي ذكر أن تطور النظام التعليمي في سلطنة عمان خلال الفترة من ١٩٧٠ م إلى ٢٠٠٠ م متقدم، ولا يضاهيه أي تطور لأي نظام تعليمي في الدول الأخرى (مجلس التعليم، ٢٠١٤). وخلال هذه الفترات كان النظام التعليمي يتواكب مع خطط خمسية تنفيذية تراجع وتقيم كل خمس سنوات؛ حيث دأبت السلطنة خلال تلك الفترات على مراجعة وتطوير سياساتها التربوية والتعليمية من فترة لأخرى، وإعادة ترتيب أولوياتها، وتجديد أهدافها، بما يتماشى ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية في المجتمع العماني، وبما ينسجم وينبثق من طبيعة المجتمع العماني، ومبادئه، وقيمه، واتجاهاته السياسية والاجتماعية، تحقيقاً لمستقبل أفضل للفرد والمجتمع (Issan & Gomaa, 2010).

وتطور سير السياسات التعليمية في السلطنة بمرور السنوات. وتبنت الحكومة العديد من السياسات التعليمية التي هدفت إلى الارتقاء بالنظام التعليمي وتطويره، ومواكبة الأحداث المحلية والعالمية المختلفة، وقد تضمنت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ استراتيجية خاصة بالتعليم سعت إلى بناء نظام تعليمي متطور وديناميكي، وتناولت خمسة محاور رئيسة هي تطوير نظام الجودة، وتطوير إطار وطني للمؤهلات العلمية

(أكاديمية، ومهنية)، والارتقاء بالهيئات التدريسية، والارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية، والشراكة المجتمعية. تلا ذلك بناء استراتيجية وطنية جديدة للتعليم حتى عام ٢٠٤٠، وإعداد خطط ودراسات لإعادة هيكلة مراحل التعليم ومساراته المختلفة، وكذلك تطوير تشريعاته وخططه وبرامجه، إضافة إلى مبادرات ومشاريع أخرى يهدف من خلالها إلى تحقيق نقلة نوعية للتعليم في سلطنة عمان، وإعداد أجيال قادرة على إدارة حركة التنمية وتطور المجتمع، ومواجهة تحديات المستقبل وتلبية متطلباته (مجلس التعليم، ٢٠١٧).

وجاء الإعلان عن رؤية عمان ٢٠٤٠ ليؤكد على عمق السياسات التعليمية المنشودة من النظام التعليمي، ولتحدد عدداً من السياسات المراد تحقيقها خلال الفترة القادمة. وتسعى إلى تحديد الأولويات الوطنية التي ستعمل عليها الرؤية المستقبلية للسلطنة من خلال إعادةَ تشكيل العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وضمان إدارة اقتصادية فعالة واقتصاد عماني متطور ومتنوع ومستدام، وتوزيع عادل لمقدرات التنمية بين المحافظات، وحماية الموارد الطبيعية والبيئات المتفردة للسلطنة، والانطلاق من ثوابت المواطنة والهُويَّة العُمانية الأصيلة.

وتطمح الرؤية في المحور الخاص بالتعليم كما ورد في مستند الرؤية (٢٠١٨) إلى تحقيق غايات عدة للنظام التعليمي تتمثل في السعي لإيجاد:

– نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية، والشراكة المجتمعية.

– نظام متكامل ومستقل؛ لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية.

– مناهج تعليمية معززة للقيم، ومراعية مبادئ الدين الإسلامي، والهوية العمانية، ومستلهمة من تاريخ عمان وتراثها، ومواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة، ومهارات المستقبل، وتدعم تنوعاً في المسارات التعليمية.

– نظام ممكن للقدرات البشرية في مجال التعليم.

– منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي، والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها.

– مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي.

– كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محلياً وعالمياً.

ويتضح مما سبق أن الحركة التعليمية في السلطنة تمر بخط متطور ترافقها سياسات تعليمية مرنة ومتغيرة تواكب المتغيرات العالمية والمحالية لإيجاد نظام تعليمي يرقى بالسلطنة إلى مصاف الدول.

ثانياً: بنية التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان:

تتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية إدارة التعليم قبل الجامعي والإشراف عليه في مجمله إلا في بعض المدارس التي تشرف عليها قطاعات بعينها، مثل المعاهد الفنية التي تشرف عليها وزارة القوى العاملة، والمدارس ذات الطابع العسكري التي تشرف عليها الجهات الأمنية. وتتحدد مسؤولية الوزارة في تنفيذ السياسات التي تضعها الحكومة، وصنع بعض السياسات التي تريد من خلالها تحقيق تغيير أو تطوير جانب من جوانب النظام التعليمي. وتتكون بنية التعليم قبل الجامعي من الآتي:

التعليم ما قبل المدرسي (الطفولة المبكرة)

انطلاقاً من أهمية التعليم ما قبل المدرسي، ودوره في تهيئة الطفل لمرحلة التعليم الأساسي، فقد سارعت وزارة التربية والتعليم إلى تطبيقه منذ بدء النهضة في السلطنة، وذلك بالإشراف عليه، وإسناد تشغيله للقطاع الخاص، وحرصاً منها على أهمية أن يحقق هذا النوع من التعليم الانتشار؛ ولأن القطاع الخاص لا يغطي جميع الولايات في السلطنة فقد تبنت مشروع صفوف التهيئة في المدارس الحكومية للحلقة الأولى (٤-١) من التعليم الأساسي في العام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م في الولايات البعيدة التي لا تتوافر فيها مدارس لرياض الأطفال (البوابة التعليمية، ٢٠١٨).

التعليم المدرسي الحكومي

يشمل التعليم المدرسي الحكومي ما يلي:

أ- التعليم الأساسي: وينقسم إلى: الحلقة الأولى للصفوف (١ – ٤): يدرس فيها الطلبة من الجنسين في فصول مشتركة، ويكون الكادر الوظيفي في هذه المدارس من الإناث. والحلقة الثانية للصفوف (٥ – ١٠): يدرس الطلبة الذكور والإناث في هذه المرحلة في مدارس منفصلة، ويكون الكادر الوظيفي فيها حسب الجنس (ذكوراً وإناثاً).

ب- التعليم ما بعد الأساسي للصفوف (١٢-١١): ويشمل الصفين الحادي عشر والثاني عشر.

ج- التعليم المستمر: ويعد من أنواع التعليم المدرسي الحكومي، ويشمل:

* برامج محو الأمية: تشمل ثلاث سنوات دراسية، يمنح بعدها الناجحون شهادة التحرر من الأمية، والتي تعادل النجاح في الصف السادس من التعليم الأساسي، وتؤهلهم للالتحاق بالدراسة بالصف السابع الأساسي.

* تعليم الكبار: يبدأ من الصف السابع الأساسي وينتهي بنهاية الصف الثاني عشر، وتنقسم الدراسة في مراكز تعليم الكبار إلى الدراسة المنتظمة في المراكز، والدراسة المنزلية الحرة.

التعليم المدرسي الخاص

تقوم وزارة التربية والتعليم بالإشراف الفني والإداري على المدارس الخاصة من حيث فحص واعتماد البرامج التعليمية والمناهج الدراسية المطبقة في المدارس الخاصة، وهناك عدة أنواع من المدارس التي تقدم تعليماً مدرسياً خاصاً، وهي كالتالي:

- مدارس خاصة أحادية وثنائية اللغة وعالمية.
- مدارس دولية: تقدم مناهج وبرامج تعليمية معتمدة من أنظمة تعليمية دولية.

مدارس وبرامج التربية الخاصة

الإعلان عن (التعليم ولو تحت ظل شجرة) لم يقتصر على فئة دون أخرى بل شمل الجميع، ومن تلك الفئات تعليم ذوي الإعاقة؛ حيث سعت الوزارة لتوفير التعليم لهذه الفئة، وذلك بإنشاء ثلاث مدارس فكرية: المدرسة الفكرية للطلبة ذوي الإعاقة الفكرية، ومدرسة الأمل للطلاب ذوي الإعاقة السمعية، ومعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين. وقد تبنت الوزارة العديد من البرامج مثل برنامج دمج الأطفال ذوي الإعاقة في مدارس التعليم الأساسي، وبرنامج معالجة صعوبات التعلم في مدارس التعليم الأساسي، وبرنامج النطق والتخاطب.

ثالثاً: أهمية السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان، ومصادرها

السياسة التعليمية ضرورة لأي نظام تعليمي؛ لأنها تكون بمثابة موجهات لهذا النظام من حيث أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها والخطط والأنشطة والبرامج التي يقدمها من خلال مراحله التعليمية المختلفة (رفاعي، ٢٠١٥)، بالإضافة إلى أنها تعمل على توجيه حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبنّاها المجتمعات (الألمعي، ٢٠٠٨). وتمثل السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان أهمية كبرى في تحديد الموجهات العامة للتعليم وأهدافه، وفي تركيزها على المبادئ والأهداف المرجوة من التعليم، وفي توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وطموحات وتطلعات المجتمع العماني، وطموحات أفراده، وقد تنوعت مصادره ووثائقه بين موجهات عامة ضمنية تطلقها القيادة في السلطنة أو مجلس الوزراء أو المجالس التخصصية للتعليم أو حتى الوزارة نفسها أو موجهات وقوانين ومبادئ وقرارات مكتوبة اشتملت عليها الوثائق في السلطنة كالمراسيم السلطانية والقرارات المعتمدة أو فلسفة التعليم واستراتيجياته وخططه.

فلسفة التعليم

تعد فلسفة التعليم في سلطنة عُمان المرتكز الأساسي لرسم السياسات التربوية التعليمية، وموجهاً لبناء الخطط الاستراتيجية، والمشاريع التطويرية للتعليم في السلطنة، بما يكفل الارتقاء بعناصر المنظومة التعليمية كافة، وتوجيه مؤسساته نحو تحقيق رسالة التعليم السامية وغاياته الكبرى، وإنجاز الأهداف الوطنية لتقدم المجتمع ورقيه. بالإضافة إلى أنها تعد قاعدة رصينة للنظام التعليمي بالسلطنة تتميز بطابع الشمول والتكامل والأصالة والمعاصرة والتجديد، متضمنةً موجهات تحقيق النمو المتكامل للمتعلم روحياً ونفسياً وفكرياً وخلقياً وجسمانياً واجتماعياً، وتعزيز المواطنة والهوية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧).

الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

تعد الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ من أهم مصادر السياسات التعليمية بعد عام ٢٠١٥ م، وبنيت على رؤية التعليم بالسلطنة المتمثلة في (تنمية موارد بشرية تمتلك القيم

والمعارف والمهارات اللازمة بما يمكنها من العيش منتجة في عالم اقتصاد المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية). وتناولت أبعاد المنظومة التعليمية كافة من خلال خمس استراتيجيات فرعية، وهي: إدارة التعليم، والتحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، وبناء الجودة في التعليم، والبحث العلمي والتطوير، وتمويل التعليم. واحتوت على عدد من الأهداف الاستراتيجية التي تعكس تلك الأبعاد (مجلس التعليم، ٢٠١٨).

الخطط الخمسية للتعليم

تعكس الخطط الخمسية للتعليم سياسات التعليم واستراتيجياته، وتترجمها أهدافاً تنفيذية، تعمل على تحقيقها الجهات المعنية بالتعليم، وقد كانت هذه الخطط تترجم الاستراتيجيات التنموية –السابقة الذكر– وتهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف وفقاً لموجهات تلك الاستراتيجيات وما يستجد من تأثيرات وتطلعات وتوجيهات، وكانت تراجع بشكل دوري؛ ليتم التأكد من مدى تحقيقها للأهداف ومواكبتها للمستجدات، وقد جاءت تلك الخطط وفق مدى زمني مدته خمس سنوات لكل خطة. وقد جاء في الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦–١٩٨٠) التركيز على التوسع في تقديم الخدمات التعليمية لتشمل مختلف المحافظات التعليمية، وتم خلالها استبدال عدد من المدارس المؤقتة بمدارس دائمة، وشهدت افتتاح عدد من المعاهد الفنية كمعاهد المعلمين، وتم خلالها افتتاح مدرسة الأمل للصم، بينما شهدت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥–١٩٨١) زيادة التوسع في تقديم الخدمات التعليمية، وزيادة المرافق في المدارس، وتحويل معاهد المعلمين إلى كليات متوسطة، وافتتاح المدارس الفنية والصناعية في بعض الولايات.

وترافق مع الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٠–١٩٨٦) افتتاح جامعة السلطان قابوس وتخريج عمانيين بمؤهل البكالوريوس، وكان هناك تحسين لجودة الخدمات التعليمية. وتم خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٥–١٩٩١) مواصلة السعي لتحسين التطوير النوعي للتعليم في مراحله، ورفع كفاءة المعلم العماني، ومواصلة نشر التعليم، بالإضافة إلى أن هذه الخطة شهدت الاهتمام بموضوع التكنولوجيا وإدخال الحاسب الآلي في بعض الأمور التعليمية. في حين رافق الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٠–١٩٩٦) تحول مشهود في

التعليم؛ إذ شهدت تطوير برامج نوعية لإعداد المواطنين من خلال إدخال التعليم الأساسي، وذلك لمجابهة تحديات العولمة والتكنولوجيا. وتميزت الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بالكثير من التطورات في النظام التعليمي في السلطنة، وكان التوجه نحو تقليل الفجوة في الجودة بين التعليم الأساسي والتعليم العام، وتقييم المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (الصفوف ١-٤)، وإدخال نظام المقررات الإجبارية والاختيارية في الصفين (١١) و (١٢)، وأكملت الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٠-٢٠٠٦) ما بدأته الخطط السابقة لكنها كانت مختلفة إلى حد ما لأنها تميزت بتنفيذ الخطوات الأولى لتطوير الصفوف ١١ و١٢ التي تتبع التعليم الأساسي. وسعت لتحقيق جودة عالية للخدمات التعليمية. وجاءت الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ – ٢٠١٥) ليكون من أولوياتها تطوير نظام التعليم وفق معايير جودة تتلاءم مع الغايات والسياسات التعليمية، ورفع كفاءة نظام تقويم أداء الطلاب ليُسهم في الارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي (مجلس التعليم، ٢٠١٤). وأعقب تلك الخطط اعتماد الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) لترسم أهدافاً أخرى أهمها إعادة هيكلة سلم التعليم المدرسي، وتعزيز كفاءة وفاعلية الإدارة المدرسية والإشراف الإداري، وتطوير نظام المحاسبية والتحفيز، وحوت سبعة مجالات موزعة بين (الحوكمة والمساءلة الإدارية، والموارد البشرية والمادية والمالية، وتكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات، والشراكة المجتمعية، والمناهج والتقويم والإشراف التربوي، المعلم، والمتعلم). وتضمنت (٢٧) هدفاً عاماً و(١٠٩) أهداف تفصيلية (٢٥). وتنوعت تلك الأهداف؛ بحيث تلبي مجالاتها السبعة.

رابعاً: مؤشرات السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان تبعاً لأبعاد الدراسة

أولاً) قيد الطلبة والتحاقهم بالتعليم

أ) سياسات التعليم ما قبل المدرسي (الطفولة المبكرة)

اهتمت الدول على اختلافها بالتعليم ما قبل المدرسي وأولته اهتماماً خاصاً، وفي سلطنة عمان سعت وزارة التربية والتعليم إلى الاهتمام به، وأولته عنايتها من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص في توفير خدماته التعليمية لتحقيق هذا النوع من التعليم (لاشين

والقريني، ٢٠١٧)، في حين تكفلت الوزارة بتوفير صفوف التهيئة لمن هم في مرحلة رياض الأطفال في القرى بالمحافظات البعيدة التي لا تغطيها خدمات القطاع الخاص، إلا أن المؤشرات الفعلية لأعداد الطلبة المسجلين به توضح أن نسبته ما زالت قليلة بالنسبة للأعداد الفعلية للأطفال في العمر الذي حددته الوزارة بين (٣.٥) و(٥) سنوات؛ حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم قبل المدرسي في العام الدراسي٢٠١٧/٢٠١٨ (٤٩٦٤٠) طفلاً في المدارس الخاصة، فيما بلغ في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مجموعه(٣٨٣٣٢) طفلاً موزعين ما بين (٢٣٥٦) في صفوف التهيئة في المدارس الحكومية، و(٣٥٩٧٦) في المدارس الخاصة التي تشرف عليها الوزارة، وهذا يشير إلى أن النسبة الأكبر من الأطفال يدرسون في المدارس الخاصة المشغلة من قبل القطاع الخاص أكان على مستوى مدارس خاصة برياض أطفال أو تحت مظلة مدارس خاصة تحوي مراحل متنوعة، بينما العدد الأقل يتمثل في صفوف التهيئة التابعة لمدارس حكومية وهي في القرى البعيدة التي لا يتوافر فيها مدارس خاصة.

ب) التعليم المدرسي الحكومي (الأساسي وما بعد الأساسي)

ارتفعت نسب التحاق الطلبة في التعليم المدرسي الحكومي (الأساسي، وما بعد الأساسي)، فقد بلغ عدد طلاب المدارس الحكومية (٦٣٣٨٦٠) في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، منهم (٣١٩٠٩٢) طالبًا، و(٣١٤٧٦٨) طالبة، ينتظمون للدراسة في (١١٦٣) مدرسة (البوابة التعليمية، ٢٠٢٠)، وفي العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغ عدد المدارس (١١٢٤) مدرسة، يدرس بها (٥٧٩٠٢٤) طالباً وطالبة، ويعمل بها (٥٦٣٨٥) معلماً ومعلمة، ويتضح من الأعداد أن أعداد الإناث متقاربة جداً مع أعداد الذكور، وهو ما يدل على أن نسب الالتحاق بالتعليم بالنسبة للإناث عالية، وأن هناك تكافؤًا للفرص التعليمية بين الجنسين في التعليم المدرسي الحكومي.

وبلغ إجمالي التحاق الطلبة للصفوف من (٤-١) للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ (١٠١.٥) بزيادة فاصل (٠.٠٤) عن العام الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦)، فيما كان الإجمالي للصفوف (١٠-٥) (٩٦.١) للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، فيما بلغت نسبة الإجمالي الصافي المعدل للصفوف (١٢-١٠) (٨٤.٩) للعام الدراسي ٢٠١٦/٠١٧م.

وبلغت نسبة الالتحاق الصافي للعام الدراسي٢٠١٧/٢٠١٨ للصفوف (٤-١) عند (٩٨.٣٪).

جدول رقم (١) معدل الالتحاق بمدارس السلطنة في العامين الدراسيين ٢٠١٥ / ٢٠١٦ و ٢٠١٦ /٢٠١٧م

الصفوف	٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٧/٢٠١٦م		
	الإجمالي	الإجمالي الصافي	الإجمالي الصافي المعدل	الإجمالي	الإجمالي الصافي	الإجمالي الصافي المعدل
٤-١	١٠١,١	٩٦,٧	٩٨,٣	١٠١,٥	٩٦,٨	٩٨,٣
١٠-٥	١٠٠,٧	87.8	٩٥,٤	١٠١,٣	٨٧,٩	٩٦,١
١٢-١٠	٩٥,١	٧٦,٢	٨٣,٩	٩٥,٥	٧٦,٤	٨٤,٩

المصدر (مجلس التعليم، ٢٠١٧)

ويتضح من جدول رقم (١) أن نسبة القيد الإجمالي للصفوف (٤-١) مرتفعة، بينما كانت في الصفوف (١٢-١٠) منخفضة بالمقارنة مع المعايير العالمية بالنسبة لصفوف التعليم ما بعد الأساسي؛ إذ بلغت (٨٤.٩)، وتعزي الدراسة ذلك إلى أن بعض الطلبة في هذه الفئة العمرية يتسربون من المدارس إما لرسوبهم المتكرر أو لخروج بعضهم للعمل، ولعدم وجود ضوابط بإلزامية التعليم لمرحلة التعليم ما بعد التعليم الأساسي، وهذا أمر يفرض على صانعي السياسات التعليمية متابعته، وخاصة في ضوء التأكيدات الدولية على أهمية التعليم لحين انتهاء مرحلة التعليم ما بعد الأساسي.

ج) سياسات التربية الخاصة

شهدت التربيــة الخاصــة فــي السلطنة تطـوراً ملحوظاً خـلال العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من قصر عمر تجربـــة وزارة التربية والتعليم في هذا المجال، إلا أنها استطاعت أن تقطع شوطاً ينسجم مع التطور السريع الذي تشهده البلاد في كل مجالات التنمية، والمتابع للخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة يلمس بوضوح النقلة النوعية الواسعة في مختلف المجالات ذات العلاقة برعاية هذه الفئة، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم أفضل البرامج والخدمات التربوية والتدريبية والإرشادية لهم، لجعلهم أعضاء فاعلين متفاعلين ومنتجين مواكبين حركة العصر ومتطلباته (البوابة التعليمية، ٢٠١٩)، إلا أنه ومن خلال المؤشرات الواقعية يلاحظ أن هناك قصورًا في مؤشرات هذه المرحلة؛ فرغم الأعداد المتزايدة لحالات الإعاقة في سن

التعليم المدرسي فإن عدد المدارس ظل على حاله، وتمركزت المدارس التخصصية في العاصمة مسقط.

جدول رقم (٢) أعداد الطلبة في مدارس التربية الخاصة وفقا للأعوام الدراسية من٢٠١٧ / ٢٠١٨ – ٢٠١٨ /٢٠١٩م

العام الدراسي	أعداد الطلبة	أعداد المدارس	أعداد المعلمين	أعداد الفصول
٢٠١٨/٢٠١٧	٥٣٥	٣	٣٢٣	٧١
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٥٥	٣	٣١٣	٧٢

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٨)

ويوضح جدول رقم (٢) أن أعداد الطلبة في مدارس التربية الخاصة لم يزد إلا عشرين طالباً في الفترة من (٢٠١٩-٢٠١٧)، وظل عدد المدارس كما هو (٣) مدارس، وتناقص أعداد المعلمين عشرة معلمين في عام واحد رغم أن الإحصائيات توضح أن ذوي الاحتياجات الخاصة في تزايد، ومن ثم فأعداد ثلاث مدارس وتمركزها في محافظة مسقط لا تتوافق مع تلك الزيادة، ولا تلبي مطالب المجتمع من تعليم التربية الخاصة؛ حيث بلغ عدد مدارس التربية الخاصة في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ (٣) مدارس، ضمت ٥٢٢ طالباً وطالبة، وبلغت أعلى نسبة للطلاب في مدرسة التربية الفكرية ومدرسة الأمل للصم والبكم؛ حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب في كل منهما ٣٥٤ طالبا وطالبة، شكلت الإناث ما نسبته ٤٤.٧٪ من إجمالي الطلاب.

ثانياً) إلزامية التعليم

أشار قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠١٤/٢٢) إلى أن التعليم حق من حقوق الطفل، واحتوى الفصل الخامس منه في المادة (٣٦) على أن: للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، ويكون تعليم الطفل إلزامياً حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ويقع على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها، إلا أنه لم يرد في لوائح وزارة التربية والتعليم ما يشير إلى تنفيذ هذه الإلزامية وليس من إجراءات فعلية وفقاً للدراسة لتطبيق هذه الإلزامية من التأكيد على المدارس متابعة ذلك أو محاسبة الأهالي الممتنعين عن تسجيل أبنائهم. فعلى مستوى التعليم المدرسي الحكومي (التعليم الأساسي الصفوف ١-٤) يلاحظ -كما تقدم في نسب الالتحاق- أن السلطنة قد حققت فيه نسبة

تتفق مع المعايير العالمية وصل الإجمالي في العام الدراسي إلى (١٠١.٥) في العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، وتعزى الدراسة ذلك إلى أن هناك وعيًا من أفراد المجتمع بأهمية التعليم وحرصهم على تسجيل أبنائهم، والتحاقهم بالتعليم بالنسبة لهذه المرحلة حتى مع عدم وجود الإلزامية في مستوى التنفيذ.

وعلى مستوى الصفوف (٥ – ١٠) يلاحظ أن هناك نقصًا في نسب الالتحاق كما يوضح ذلك جدول رقم (١) رغم أن قانون الطفل أكد على الإلزامية لإتمام مرحلة التعليم الأساسي والتي تنتهي بالصف العاشر، إلا أن عدم تطبيق الإلزامية لهذه المرحلة أدى إلى تسرب عدد من الطلبة لا سيما الذكور منهم، وكذلك هو الحال لمرحلة التعليم ما بعد الأساسي (١١– ١٢) وهذا مرده وفقاً للدراسة إلى طبيعة هذه المرحلة السنية بالنسبة للطلبة؛ إذ يتسرب بعضهم من التعليم لرسوبهم أو لخروجهم للعمل، وطبيعة المجتمع الذي قد لا يتعامل بحزم مع خروج هذه الفئة من التعليم.

وبالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي فليس من إلزامية تنص عليها السياسات التعليمية لهذه المرحلة في السلطنة، وبالإشارة إلى الأعداد التي ذكرت في نسب الالتحاق يتضح أن التعليم ما قبل المدرسي ما زال يحتاج اهتماماً كبيراً؛ لعدم وجود سياسة واضحة للالتحاق به، ولا تموله الحكومة فقط تشرف عليه وزارة التربية والتعليم إلا في صفوف التهيئة في القرى البعيدة في المحافظات لتي لا تغطيها خدمات القطاع الخاص، ولا يزال يتسم بمحدوديته، وتوافره في معظمه فقط للأسر التي تستطيع دفع تكاليفه (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧) بمعنى أن الأسر التي لا تستطيع دفع تكاليف تسجيل طفل في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي يبقى طفلهم دون تعليم لحين التحاقه بسلم التعليم المدرسي الحكومي (الأساسي).

وفيما يتعلق بالتربية الخاصة فليس من إلزامية واردة في نصوص السياسات التعليمية، والأمر يعود إلى ولي الأمر لتسجيل الطفل وفقاً لنوعية الإعاقة بعد التقدير الطبي لها، ويسجل الطلبة في المدارس الحكومية المطبقة لبرنامج الدمج إن كانت الإعاقات طفيفة، وبالنسبة لإعاقات الصم والبكم ففي مدرسة الأمل، وللمكفوفين في مدرسة عمر بن الخطاب، ومدرسة التربية الفكرية في حال الإعاقات الأشد، وهناك أيضا مراكز الوفاء

الاجتماعي لتأهيل المعاقين من ذوي الاحتياجات الخاصة التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية لمن أراد تسجيل طفله فيها من أولياء الأمور.

٣) الجودة في التعليم

تمكن النظام التعليمي في السلطنة من تحقيق مستويات عالمية وفق المعايير الدولية في المجالات التربوية المتنوعة، وهو ما أشارت إليه العديد من التقارير الدولية التي تصدرها المنظمات التربوية العالمية إلا أن هذا النظام يواجه تحديات عدة فيما يتعلق بتحقيق الجودة في التعليم تتعلق بكثافة المناهج الدراسية، وضعف مرونتها، وطرائق التدريس المتمركزة حول المعلّم أكثر من تمركزها حول الطالب، وعدم تلبية خريجي المدارس لتوقعات الجهات المستفيدة من مخرجات التعليم فيما يتعلق بالمعارف والمهارات المطلوبة من قبل مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧)، وبالإشارة إلى مؤشرات الدراسات والتقارير المحلية والدولية في السلطنة فقد اتضح أن تحصيل الطلبة في السلطنة حسب المؤشرات الوطنية والدولية أدنى مما هو مرغوب فيه، وأن نتائج الطلبة في العلوم والرياضيات تقل عن المستويات الدولية (٢٨،٢٧)، وهذه التحديات هي انعكاس لعدد من السياسات التعليمية سواء أكان على مستوى الصنع أو حتى التنفيذ أو المتابعة والتقويم.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

تأثرت السياسات التعليمية في السلطنة بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية (اليافعي، ٢٠٠٢)، بالإضافة إلى تأثرها بتحديات عالمية أخرى، فقد ورد في الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتعليم (٤٠) أن هناك عددا من التحديات يواجهها النظام التعليمي، وهذه التحديات تتمثل في (مجلس التعليم، ٢٠١٨):

١-إدارة التعليم، وذلك في الحاجة إلى التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم، وتوفير البيانات والمؤشرات الإحصائية لصياغة السياسات التعليمية.

٢- الطلبة: وذلك في الحاجة إلى رفع نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي، وضرورة وجود سياسة واضحة للالتحاق به، والحاجة إلى تعزيز دافعية الطلبة للدراسة والتحصيل العلمي في مختلف المراحل التعليمية.

٣- ضمان الجودة وتحسينها، وذلك في الحاجة إلى تحسين التحصيل العلمي لمخرجات دبلوم التعليم العام في العلوم والرياضيات والمهارات اللغوية في اللغتين العربية والإنجليزية.

٤- التمويل، وذلك في اقتصار تمويل التعليم على الحكومة كمصدر رئيس للتمويل، ومحدودية البدائل الأخرى لمساندة هذا المصدر.

وكغيرها من السياسات تواجه السياسات التعليمية في السلطنة ما تواجهه السياسات التعليمية في مختلف دول العالم ومن تلك التحديات:

الثورة المعلوماتية التي أسهمت في تضاعف كثافة العلم، وتراكم المعارف والمعلومات (بغدادي، ٢٠٠٥). بالإضافة إلى العولمة التي تأتي كظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية التي زادت من تقارب العالم والمسافات الجغرافية، وزالت فكرة العزلة والتقوقع (محمد، ٢٠٠٥)، وأصبحت تشكل تحدياً كبيراً على الأنظمة التعليمية لا سيما مع الانفتاح الثقافي الحادث، واتساع المعارف، وأصبح ضروريا أن تواكب السياسات التعليمية مستجدات العولمة ومؤثراتها؛ لتتمكن من بناء الأجيال وفقاً لأهدافها ومع المحافظة على قيمها ومبادئها، وهذا ما أكده (محمد والشعيلي، ٢٠١٦) من أن التعليم اليوم يواجه تحديات وتطورات كثيرة ومتنوعة مثل العولمة، والانفجار المعرفي الهائل، وثورة الاتصالات والمعلومات، والتطور التكنولوجي، ولمواجهة كل هذه التحديات والتطورات أصبح لزاماً التخطيط الجيد لكل برامجها ومشروعاتها وأنشطتها الحالية والمستقبلية.

وتعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة التي تواجهها التربية (صائغ، ٢٠١٢) من التحديات التي تواجه السياسات التعليمية بشكل عام؛ حيث تؤثر على نظام التعليم والطرق التي يتم بها صياغة السياسة، وترجمتها في قطاع التعليم (&Vienne Pont, 2017). وكذلك التحديات السياسية: ففي ظل أزمة الديمقراطية تعلو الأصوات المطالبة بمزيد من الحريات الأساسية، والمساواة، والمشاركة، وتعمل كثير من الدول على

تغيير سياساتها بما يتواكب مع السعي لتوفير الديمقراطية والعدالة؛ حيث يتأثر نظام التعليم بالنظام السياسي لأي دولة والذي بدوره يتأثر بالتحديات السياسية في العالم (القريناوي، ٢٠١٧).

المحور الثالث: الحلول المقترحة لتطوير السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

بناءً على تحليل واقع سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان يتضح الآتي:

– أن السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان قد تواكبت مع الخطط الاستراتيجية للتنمية الشاملة في السلطنة، وتوافقت مع الخطط التنموية للبلاد.

– هناك عدد من التحديات الوطنية تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان سواء أكان على مستوى إدارة الطلبة والجودة والتمويل أو حتى على المستوى العالمي كتحديات العولمة والثورة التكنولوجية والتقنية.

– لم تركز سياسات التعليم قبل الجامعي على إلزامية التعليم لمرحلة التعليم ما بعد الأساسي.

– لم تحقق سياسات التعليم قبل الجامعي والمتمثلة في سياسات التربية الخاصة ما يلبي طموحات المجتمع واحتياجاته؛ فوجود عدد ثلاث مدارس حكومية في السلطنة لا يغطي التزايد المستمر في أعداد ذوي الإعاقة في المجتمع.

– لا يزال التعليم ما قبل المدرسي يتسم بمحدوديته، ويتوافر معظمه للأسر التي تستطيع دفع تكاليفه فقط.

وعليه تقترح الدراسة الحلول التالية لتطوير تلك السياسات:

أولاً: حلول مقترحة للتغلب على التحديات التي تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي:

– أن تتواكب مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية الشاملة في السلطنة، وتتوافق مع تطلعات المجتمع وأفراده.

– توفير قاعدة بيانات معتمدة ومنشورة خاصة بالسياسات التعليمية تكون مرجعاً للمسؤولين في التنفيذ؛ ليسهل العمل بها وتطبيقها، وتقويم نتائج ومحاسبة المقصرين في التنفيذ.

– العمل الرسمي بإلزامية التعليم الواردة في قانون الطفل العماني وذلك لمرحلة التعليم الأساسي، واعتماد سياسة خاصة بإلزامية التعليم للتعليم ما قبل المدرسي والتربية الخاصة.

– إيجاد مسارات متنوعة للتعليم في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي (مهني– فني– أكاديمي) لضمان التحاق الطلبة بها، وتقليل تسربهم من المدارس.

– الاستجابة للزيادة في أعداد الطلبة في مرحلة التعليم قبل المدرسي والتربية الخاصة بما يلبي الطلب على التعليم ومراعاة فئات ذوي الإعاقة.

– مواكبة التقنية وتأثيرات العولمة بما يقلل من تأثيراتها على المجتمع العماني وقيمه، ويحافظ على التركيبة الأصيلة للمجتمع العماني، ويرتقي علمياً وثقافياً بأفراده.

– التغلب على التحديات السياسية من خلال تنمية قيم المواطنة والعدالة والتسامح بين أفراد المجتمع، وتعزيز المشاركة السياسية، ولا سيما في صنع السياسات التعليمية.

– مواكبة التحديات الاقتصادية من خلال البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم وتوفير وسائله كأموال الوقف ومساهمات القطاع الخاص، والسعي للاقتصاد القائم على المعرفة.

– أن تعمل الحكومة والجهات المعنية بالسياسات التعليمية جنباً إلى جنب مع فئات المجتمع في بناء السياسات التعليمية.

– الاستفادة من السياسات التعليمية المتقدمة وخبرات الدول بما يتوافق وواقع المجتمع العماني.

– السعي العملي والجاد لتحقيق العدالة الاجتماعية، لاسيما في سياسات التعليم قبل المدرسي، وسياسات التربية الخاصة.

– مواكبة تعدد وتنوع الإعاقات بافتتاح مراكز تعليمية متنوعة لذوي الإعاقة، وإنشاء مراكز الفحص المبكر للإعاقات.

ثانياً: حلول خاصة بتطوير السياسات التعليمية:

– صنع سياسات تعليمية واضحة ومرنة وفق معايير عالمية تسعى للمواءمة بين أهمية الحاجة للتعليم وتوفيره لكل الفئات ومتطلبات واحتياجات سوق العمل وتطلعات المجتمع وطموحات الأفراد.

– مواكبة السياسات التعليمية مع مفاهيم العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص والمساواة ومفاهيم الابتكار والثورة الصناعية الرابعة، والاقتصاد القائم على المعرفة.

– مشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية وأفراد المجتمع في صنع وتنفيذ وتقويم السياسات التعليمية؛ وذلك لأثرهم في تطوير تلك السياسات لكونهم جزءا من المجتمع الذي وجدت لأجله.

– تبني معايير واضحة ومعتمدة للجودة يعمل بها كل القائمين على العملية التعليمية.

– المتابعة المستمرة للسياسات التعليمية في مراحلها المختلفة، وتقويمها بصفة مستمرة؛ لضمان تحقيقها للأهداف المرجوة.

– إلزام الجهات المعنية والمسؤولين بتنفيذ السياسات ومتابعة إصلاح الخلل عند التنفيذ.

– تثقيف العاملين بالحقل التربوي بالسياسات التعليمية وغاياتها وأهدافها؛ ليكونوا معاَ في تنفيذها.

توصيات الدراسة:

– أهمية إيلاء سياسات التعليم قبل المدرسي اهتماماً خاصاً لدورها الفعال في بناء الأجيال في هذه المرحلة العمرية.

– التركيز على التوسع في مدارس التربية الخاصة لمواكبة الأعداد المتزايدة من الطلبة ذوي الإعاقة.

– العمل بتحقيق الجودة في التعليم للارتقاء بالنظام التعليمي في السلطنة بما يحقق الأهداف المنشودة.

– الإشراك الفاعل لفئات المجتمع المتنوعة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التعليم قبل الجامعي.

المراجع:

– أبو كليلة، هادية محمد، ٢٠٠١). البحث التربوي، وصنع السياسة التعليمية. الإسكندرية: دار الوفاء.

– أحرشاو، الغالي (٢٠٠٦). السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية حصيلة وآفاق. مجلة شؤون عربية، (١٢٧)، ١٥٨–١٤٠.

– أحمد، شاكر محمد فتحي (٢٠١٥). السياسة التعليمية قضية محورية. مجلة الإدارة التربوية، (٦)، ١٢–١١.

– الألمعي، علي بن عبد الله (٢٠٠٨). تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

– بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠١٥). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر. دراسات في التعليم الجامعي، (٣٠)، ٣٩٩–٣٢٥.

– بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠٠٥). صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين (رسالة دكتوراة غير منشورة). معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر.

– بكر، عبد الجواد (٢٠٠٣). السياسات التعليمية وصنع القرار. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

– البلوشي، سعود بن سالم (٢٠١٧). دور السياسات التعليمية في تأسيس كفاءات بشرية. مركز الدراسات والبحوث، مؤسسة عمان للنشر والتوزيع.

– البوابة التعليمية (٢٠١٨). التعليم قبل المدرسي. تم استرجاعه بتاريخ ٢٢–١٠–٢٠١٩ من الموقع https://home.moe.gov.om

–البوابة التعليمية (٢٠٢٠). التعليم قبل المدرسي. تم استرجاعه بتاريخ ٠٩–٠٢–٢٠٢٠ من الموقع https://home.moe.gov.om

– بني مصطفى، هاني (٢٠٠٥). السياسة التربوية والنظام السياسي. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

– بيومي، كمال حسني (٢٠٠٩). تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم: المفاهيم والمداخل والتطبيقات. عمان: دار الفكر.

– حنا، نبيل عبد الله عوض (٢٠١٤). السياسات التعليمية في مصر والولايات المتحدة: دراسة مقارنة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٢٨، (٣)، ٣١٣-٣٤٢.

– الحربي، سعود هلال (٢٠٠٦). صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراة منشورة، مصر، جامعة القاهرة.

– حمداوي، جميل (٢٠١٤). البحث التربوي مناهجه وتقنياته. بيروت: دار الكتب العلمية.

– الخزاعلة، محمد فياض (٢٠١٧). واقع السياسات التربوية المرتبطة بتجويد البحث التربوي في الجامعة الهاشمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، ٣٧(٢)، ١٤١- ١٥٢.

– رفاعي، عقيل محمود (٢٠١٥). سياسات التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا: دراسة مقارنة. دراسات في التعليم الجامعي. مؤتمر التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود، ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٥، عدد خاص، ٤٢٩- ٤٣٧.

– زاهر، ضياء الدين(٢٠٠١). تقديم : نحو نموذج جديد لتحليل السياسة التعليمية. مستقبل التربية العربية، ٧ (٢٠)، ١٩٦-١٧١.

– سالم، رجاء على عبد المجيد (٢٠٠٠). السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في مصر للفترة من (١٩٨٠ – ٢٠٠٠م) (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة الأزهر، مصر.

– السيابي، طالب بن علي (٢٠١٧). التنمية البشرية وأثرها في المجتمع العماني لتحقيق التنمية المستدامة (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة مالايا، كوالالمبور.

– صقر، عبد العزيز إسماعيل (٢٠٠٦). التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية: دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج (التقرير الاستراتيجي الثالث). السعودية: مجلة البيان.

– الطاهر، رشيدة السيد، وقطيط، عدنان محمد (٢٠١٨). خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. مجلة العلوم التربوية، ١(٣)، ١٠٨-٣٢.

– عبد الخضر، سيله طلال ياسين (٢٠١٤). التعليم في سلطنة عمان: ١٩٣٠–١٩٨٠. مجلة الخليج العربي، ٤٢(٣،٤)، ٦٠–٣١.

– عبد الوهاب، الفضة (٢٠١٦). السياسة التعليمية وأثرها على الهوية الوطنية في الجزائر ٢٠٠٠ –٢٠١١ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ورقلة، تونس.

– عبيدات، سهيل أحمد (٢٠٠٧). السياسات التربوية في الوطن العربي. إربد: علم الكتب الحديث.

– العتيقي، إبراهيم مرعي (٢٠٠٥). سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم (دراسة تحليلية). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

– العثمان، باسمة عبد العزيز (٢٠١٣). التعليم في سلطنة عمان ١٩٧٠ – ١٩٩٥. مجلة كلية التربية الأساسية (١٣)، ٨٨–٧٥.

– العوفي، محمد بن علي (٢٠١٧). رؤية استراتيجية مقترحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في دول الخليج العربي. رماح: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

– الغفير، فتون أحمد (٢٠١٥). أنموذج مقترح لمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعميم الأساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة دمشق، سوريا.

– غانم، إكرام عبد الستار (٢٠١٨). تطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. مجلة الإدارة التربوية، ٥(١٧)، ٣٤١–٤١٧.

– الفارسي، عبد الله بن علي (٢٠١١). تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرات بعض الدول (رسالة دكتوراة غير منشورة). معهد الدراسات التربوية، مصر.

– قنديل، أماني (١٩٩١). تحليل السياسات التعليمية: المناهج والتطبيقات. المجلة العربية للتربية، ١١(٢)، ٦٤–٤٢.

– لاشين، محمد عبد الحميد، ولهية بنت سعيد القريني (٢٠١٧). تصور مقترح لمواجهة بعض تحديات الاستثمار في التعليم بسلطنة عمان. مجلة التربية، ١٧٢(١)، ١٠٧–٧٤.

– لهلوب، ناريمان يونس (٢٠١٢). السياسات التربوية العربية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

– المجلس الأعلى للتخطيط (٢٠١٨). رؤية عمان ٢٠٤٠(وثيقة أولية). مسقط: (المؤلف).

– مجلس التعليم (٢٠١٧). فلسفة التعليم في سلطنة عمان. سلطنة عمان: مجلس التعليم (المؤلف).

– مجلس التعليم (٢٠١٧). التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان. سلطنة عمان: مجلس التعليم (المؤلف).

– مجلس التعليم (٢٠١٨). ملخص استراتيجية التعليم ٤٠. مسقط: مجلس التعليم (المؤلف).

– مجلس التعليم (٢٠١٤). مسيرة التعليم في سلطنة عُمان٢٠١٤ م. سلطنة عمان: مجلس التعليم (المؤلف).

– محمد، حسام الدين السيد، والشعيلي، سعود سُليم. نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي في مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض النماذج العالمية. عالم التربية، ١٧ (٥٦)، ١-١٤.

– محمد، عبد اللطيف محمود (٢٠١٠). تحليل أداء السياسة التعليمية (رؤية نظرية وإطار تطبيقي). جمهورية مصر العربية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

– محمد، غربي (٢٠٠٥). تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ٦، ١٧-٤٠.

– المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٨). الشباب: سلسلة الإحصائيات المجتمعية. سلطنة عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (المؤلف نفسه).

– المهدي، ياسر فتحي الهنداوي، والفهدي، رشد سليمان، ولاشين، محمد عبد الحميد، والشنفري، عبد الله مبارك (٢٠١٤). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين. المجلة الدولية التربوية المخصصة، ٣ (١١): ١٧٤-١٥٣.

– النجار، عبد الهادي مبروك محمد النجار (٢٠٠٥). تفعيل الدور الحزبي في صنع السياسة التعليمية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الأزهر، مصر.

– وزارة الإعلام (٢٠١٥). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. سلطنة عمان: وزارة الإعلام.

– وزارة التربية والتعليم، اتحاد المنظمات التربوية النيوزيلندية (٢٠١٧). تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان للصفوف ١ –١٢. سلطنة عمان: وزارة التربية والتعليم.

– وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦). الخطة الخمسية التاسعة. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

– وزارة التربية والتعليم (٢٠١٥). التقرير الوطني مادة الرياضيات للصفين الرابع والثامن: الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم TIMSS 2015. وزارة التربية والتعليم (المؤلف).

– وزارة الشؤون القانونية (٢٠١٤). مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٤/٢٢. سلطنة عمان: وزارة الشؤون القانونية (المؤلف).

– اليافعي، سالم بن علي عاطف (٢٠٠٢). تطور السياسات التربوية في التعليم العام في سلطنة عمان ما بين ١٩٧٠ – ٢٠٠١ (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، الأردن.

– اليافعية، شريفة بنت عبد الله (٢٠١٦). تطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة بسلطنة عمان –تصور مقترح (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- Al'Abri, K. M. (2015). Higher education policy architecture and policy-making in the Sultanate of Oman: Towards a critical understanding. Unpublished doctoral thesis, Australia, University of Queensland.
- Baimyrzaeva, M (2013). Policy Analysis as a Profession in Government: Who Does What and How? INSTITUTE OF PUBLIC POLICY AND ADMINISTRATION: University of Central Asia.
- Bell. L (2015). Towards an analysis of the policies that shape public education: Setting the context for school leadership. Management in Education, 29(4) 146–150.
- Issan, S& Gomaa, N (2010). Post Basic Education Reforms in Oman: A Case Study. Literacy Information and Computer Education Journal (LICEJ), 1(1), 19-27.
- McLaughlin. T (2000) Philosophy and educational policy: possibilities, tensions and tasks, Journal of Education Policy, 15(4), 441-457.

- OECD (2018). Implementing Education Policies REALISING EFFECTIVE CHANGE IN EDUCATION. OECD.
- Rai Puri, Sh (2017). Critical Analysis of India's Education Policy: Determining Objectives, Outcomes and Flaws. Restrive 14-12-2019 from https://nickledanddimed.com.
- Swarts, Patte. (2006). ICT & the third Revolution in Education Policy, ICT Education Toolkit for Policy Makers, Planners and Practitioners. UNESCO Bangkok.
- UNESCO Bangkok (2013). UNESCO Handbook on Education Policy Analysis and Programming, Key Concepts in Education Policy Analysis. UNESCO Bangkok.
- WARREN E. WALKER, 2000. Policy Analysis: A Systematic Approach to Supporting Policymaking in the Public Sector. JOURNAL OF MULTI-CRITERIA DECISION ANALYSIS, Anal, 9, 11–27.
- Wajeha T. Al-Ani (2015). What Japan can learn from the Oman Educational System? Paper presented in Legacies of World War II Part 4 symposium, Japan Osaka University 13-14 February 2015.